

تحليل العلاقة بين العجز الموازي والتوازن الخارجي في الاقتصاد الجزائري للفترة (1990-2010)

أ. موساوي وردة*

الملخص:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كون أن الموازنة العامة أصبحت تحظى باهتمام متزايد، وتأخذ أبعاد سياسية، اقتصادية واجتماعية من قبل دول العالم على الرغم من اختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية. وتظهر أهمية الموازنة العامة في دورها الفعال في تحقيق الإنعاش الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى اختلال ميزان المدفوعات، هذا الأخير الذي يعبر عن قدرة الدولة على المنافسة دوليا وعن مدى قوة عملتها. لذلك سنحاول إبراز طبيعة العلاقة التي تربط بين عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات في ظل التوجهات الاقتصادية للجزائر، وذلك من خلال تحليل دور الموازنة العامة في التأثير على ميزان المدفوعات، ومن ثم قياس العلاقة التي تربط بينهما عن طريق استعمال سببية غرانجر خلال الفترة (1990-2010).

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة، عجز الموازنة العامة، الإنعاش الاقتصادي، السياسة المالية، ميزان المدفوعات.

Résumé:

Cette étude tire son importance du fait que le budget général est devenu une préoccupation croissante, et de prendre les dimensions de la vie politique, économique et social des pays du monde malgré les différences de leurs systèmes politiques et le développement économique. Et montrer l'importance du budget général dans leur rôle efficace dans la réalisation de la reprise économique, ce qui conduit à la rupture de la balance des paiements, ce dernier qui exprime la capacité de l'État à la concurrence internationale et pour la force de sa monnaie. Nous allons donc essayer de mettre en évidence la nature de la relation entre le déficit budgétaire et la balance des paiements, à la lumière des tendances économiques pour les îles, et à travers l'analyse du rôle du budget général en vigueur à la balance des paiements, puis de mesurer la relation entre eux par le biais de causalité de Granger au cours de la période (1990-2010).

Mots-clés: Budget générale, Le déficit budgétaire, La reprise économique, La politique budgétaire, Balance des paiements.

* أ. موساوي وردة ، أستاذ مساعد قسم " ب " كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية.

مقدمة:

تعد معالجة الاختلالات الاقتصادية مسألة في غاية الأهمية على صعيد الاقتصاد الكلي لأي دولة، لذلك اهتم الاقتصاديون بدراساتها وتحليل آثارها على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، فأخذ عجز الموازنة العامة اهتمام الكثير منهم باعتباره سمة تكاد تعرفها معظم الدول سواء المتقدمة منها أو النامية. بعد اعتمادها لمدة طويلة على مبدأ التوازن المالي الذي كان يدعو له الفكر الكلاسيكي، إلا أنه بعد أزمة الكساد الكبير عام 1929م، ظهر فكر جديد بقيادة الاقتصادي " جون مينارد كينز "، الذي لم يستوعب فكرة التوازن المالي، وانطلق من كون أن القضايا الاقتصادية يجب أن تكون ذات أولوية على حساب المعطيات المالية، وذلك بإعطاء الموازنة العامة بعدا ودورا اقتصاديا، ينتج عنه استخدامها كأداة للتصدي للاختلالات، فالعجز يجب أن يساعد على الإنعاش الاقتصادي ليس في الفترات الصعبة فحسب وإنما في كل مراحل الدورة الاقتصادية.

ومنذ ذلك الحين، اكتسبت الموازنة العامة للدولة دورا أكثر أهمية وأصبحت الأداة الرئيسية للتدخل الحكومي في الاقتصاد، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات. فضلا عن ما لها من أثر على التنمية، ووسيلة لتحقيق أهدافها الاقتصادية. غير أن تلك الأهداف قد يحدث وأن تتضارب فيما بينها مؤثرة على حسن سير الاقتصاد الكلي، ومن بينها التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي، إذ أن سعي الدولة إلى الرفع من النمو الاقتصادي، من خلال إحداث عجز في الموازنة العامة، يؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات. ويمكن القول أن موضوع العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتوازن الخارجي من المواضيع الاقتصادية المهمة، ليس على صعيد الدول النامية فحسب، بل وعلى صعيد الدول المتقدمة أيضا. وقد برزت أهمية هذا الموضوع عندما شهدت فترة الثمانينات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية عجزا في كل من موازنتها العامة وميزان مدفوعاتها، وهو ما أطلق عليه تسمية " العجز التوأم ".

ويعتبر اقتصاد الجزائر من بين الاقتصاديات التي تعاني مجموعة من الاختلالات الكلية، خاصة في بداية الثمانينيات، نتيجة لانخفاض أسعار البترول، أين كانت تعاني من عجز مزمن في موازنتها العامة متبوع بعجز في ميزان مدفوعاتها، مما أدى بها إلى تبني برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف المؤسسات النقدية الدولية، ومع ظهور أولى بوادر تحسن المؤشرات الكلية للاقتصاد إثر ارتفاع أسعار البترول في نهاية التسعينيات، وحدث وفترة مالية بادرت الدولة إلى تدارك الأوضاع المتردية من خلال انتهاز سياسة الإنعاش الاقتصادي، والتي اعتمدت على زيادة حجم الإنفاق العام بنوعيه التسييري والتجهيزي. حيث تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ عدة برامج تنموية تهدف من ورائها إلى حفز النمو الاقتصادي، وهو ما أدى إلى تسجيل عجز في رصيد الموازنة العامة خلال الفترة 2000-2010 بسبب ارتفاع حجم النفقات العامة، وتحديد قوانين المالية للإيرادات العامة على أساس 19 دولار أمريكي كحد أدنى و 37 دولار أمريكي للبرميل كحد أقصى، كسعر مرجعي منذ سنة 2001م إلى غاية سنة 2010م.

لذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة اختبار العلاقة بين الموازنة العامة (BD) ممثلة في السياسة المالية المتبعة من قبل الدولة، وميزان المدفوعات (BOP) ممثلا في السياسة الخارجية، أي التحري عن مدى قدرة الموازنة العامة التأثير على بنية التبادل الخارجي، من جهة، ومن جهة أخرى التحري عن تأثير النمط القائم من التبادل الخارجي الذي رسم ملامحه المصدر الريعي في بناء السياسة المالية. وذلك باستخدام مقياس السببية (Causality)، بالاستعانة بتحليل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة. وعلى ضوء ما سبق يمكن أن نبرز معالم الإشكالية الرئيسية للموضوع على النحو التالي: ما هو أثر عجز الموازنة العامة على التوازن الخارجي لميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2010)؟

لذلك ارتأينا تقسيم الدراسة على النحو التالي:

أولاً: الإطار النظري: الربط بين عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات

ثانياً: الإطار التحليلي: دور الموازنة العامة في التأثير على ميزان المدفوعات في الجزائر

ثالثاً: القياس الاقتصادي: العلاقة السببية بين رصيد الموازنة العامة وأرصدة المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات.

أولاً: الإطار النظري: الربط بين عجز الموازنة وميزان المدفوعات

1. الربط بين عجز الموازنة العامة والحساب الجاري من خلال استخدام متطابقة الدخل الوطني:

سنحاول الربط بين عجز الموازنة العامة والحساب الجاري لميزان المدفوعات، وذلك انطلاقاً من استخدام متطابقة

الدخل المحلي، حيث تعتبر أساساً نظرياً لدراسة العلاقة بين عجز الموازنة العامة ورصيد الحساب الجاري. وهي كالتالي:

$$Y = C + I + G + EX - IM \dots \dots \dots (1)$$

وباستخدام العلاقة التالية الممثلة لاستخدامات الدخل المحلي:

$$Y = C + S + T \dots \dots \dots (2)$$

وبمساواة المعادلة (1) مع المعادلة (2)، يصبح لدينا¹:

$$I + G + EX - IM = S + T$$

$$\Rightarrow (EX - IM) = (S - I) + (T - G) \dots \dots \dots (3)$$

حيث يمثل المقدار (EX-IM): الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات، أو ما يسمى برصيد الميزان التجاري؛ والمقدار (S-I): الفرق بين الادخار والاستثمار الخاص، أو ما يسمى بصافي الادخار الخاص؛ في حين يمثل المقدار (T-G): الفرق بين إيرادات الدولة ونفقاتها، أو ما يسمى برصيد الموازنة العامة. وهكذا فإن الميزان التجاري يساوي مجموع صافي الادخار الخاص ورصيد الموازنة العامة. وللانتقال من العلاقة بين الموازنة العامة والميزان التجاري، إلى العلاقة بين الموازنة العامة والحساب الجاري، ندخل التعديلات التالية²:

• يستبدل الدخل المحلي (Y) بالدخل الوطني والذي نرمز له بالرمز (y)، حيث أن الفرق بين المتغيرين يساوي صافي عوائد عناصر الإنتاج من وإلى العالم الخارجي، أي أن³:

$$y = Y + TR_{Net} \dots \dots \dots (4)$$

$$\Rightarrow y = Y + TR_{In} - TR_{Out} \dots \dots \dots (5)$$

حيث تمثل: (TR_{In}) عوائد عناصر الإنتاج المدفوعة من الخارج؛ (TR_{Out}) عوائد عناصر الإنتاج المدفوعة إلى الخارج.

• تستبدل الصادرات من السلع والخدمات (EX)، بالصادرات من السلع والخدمات وعوائد عناصر الإنتاج المدفوعة من العالم الخارجي (X). حيث (X = EX + TR_{In})؛

• تستبدل الواردات من السلع والخدمات (IM)، بالواردات من السلع والخدمات وعوائد عناصر الإنتاج المدفوعة إلى العالم الخارجي. حيث (M = EM + TR_{Out})؛

وبذلك يستبدل رصيد الميزان التجاري برصيد الحساب الجاري، حيث يمكن التوصل إلى العلاقة بين الحساب الجاري والموازنة العامة من خلال العلاقات المتسلسلة التالية:

$$y = C + S + T + TR_{Net} \dots \dots \dots (6)$$

$$y = C + I + G + (EX + TR_{In}) - (IM + TR_{Out}) \dots \dots \dots (7)$$

$$y = C + I + G + X - M \dots \dots \dots (8)$$

عند المساواة بين المعادلتين (6) و(8) نحصل على:

$$(S - I) + (T - G) = (X - M - U) \dots \dots \dots (9)$$

حيث: صافي عوائد عوامل الإنتاج (TR_{Net}) هي نفسها رصيد التحويلات الجارية (رصيدي الدخل الأولي والثانوي)، والذي نرسم له بالرمز U. وبذلك فإن (X - M - U) يمثل رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات. ويتضح من المعادلة رقم (9) أنه هناك علاقة تربط بين رصيد الموازنة العامة وصافي الادخار الخاص برصيد الحساب الجاري.

حيث أنه في حالة حدوث عجز في الموازنة العامة فإنه يؤدي إلى حدوث عجز في الحساب الجاري، إذا لم تتم معادله بزيادة الادخار عن الاستثمار الخاص، أي أن عجز الحساب الجاري ينتج إذا كان صافي الادخار الوطني غير كاف لشراء كل الزيادة الصافية في حجم أذونات الخزينة والسندات العمومية التي قامت الدولة بإصدارها لتمويل عجز موازنتها العامة. وقد تم استخدام مصطلح "العجز التوأم" لوصف حالة التزامن بين عجز الموازنة العامة والحساب الجاري⁴، التي أصابت الاقتصاد الأمريكي، وكان ذلك خلال الفترة (1981-1998). فضلا عن دول أخرى أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) شهدت في جزء من هذه الفترة العجز التوأم، ومن بين هذه الدول أستراليا، إنجلترا، ثم ألمانيا⁵.

كما يسود الفكر الاقتصادي منهجان تفسيريان للعلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري، يتمثلان في التكافؤ الريكاردي والمنهج الكينزي⁶.

أ. التكافؤ الريكاردي

يبين التكافؤ الريكاردي عدم وجود علاقة بين عجز الحساب الجاري وعجز الموازنة العامة. وتفسير ذلك، أن اتساع عجز الموازنة العامة نتيجة لتخفيض الضرائب له أثر مؤقت، لا بد وأن تتلاشى آثاره بعودة الضرائب إلى

مستوياتها الأصلية. حيث أن انخفاض الادخار العام سيترافق مع زيادة مكافئة في الادخار الخاص. ذلك أن الأفراد يتوقعون أنه مع انخفاض الادخار العام فإن أعباءهم الضريبية سوف تزداد مستقبلا، بالتالي عليهم التحسب من الآن بوضع بعض المدخرات لمواجهة تلك الزيادة المتوقعة في الضرائب. وبالتالي فإن حجم الادخار المحلي (الذي هو مجموع الادخار العام مع الخاص)، لن يتغير نتيجة للتخفيض الأولي للضريبة الذي ستعوضه الزيادة في الادخار الخاص. وبذلك يتضح من التكافؤ الريكاردوي، عدم وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة الناتج عن الانخفاض في الضرائب وعجز الحساب الجاري، لأن الأفراد سيقومون بدفع الضرائب التي خفضت عليهم في المستقبل، فالعملية لا تعدو كونها تأجيلا لدفع الضرائب، وعجزا مؤقتا في موازنة الدولة، وانخفاضا في الادخار العام تعوضه زيادة في الادخار الخاص. ومن ثم لن يكون له تأثير على الادخار المحلي ولا على الحساب الجاري⁷.

ب. المنهج الكينزي

يعتقد المنهج الكينزي أن هناك علاقة مباشرة تربط بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات، ويحدد اتجاه هذه العلاقة من عجز الموازنة باتجاه عجز الحساب الجاري، وهو ما يسمى بالعجز التوأم. وتفسير ذلك أن اتساع عجز الموازنة يأتي نتيجة لزيادة النفقات العامة، وارتفاع مستوى النفقات العامة سينخفض مستوى الادخار العام والمحلي، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة، والذي ينجر عنه زيادة الطلب الأجنبي على العملة المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، وارتفاع سعر صرف العملة المحلية تزداد الواردات وتنخفض الصادرات، وبالتالي يتشكل عجز الميزان التجاري. وبما أن الميزان التجاري هو المحدد الرئيسي في تغيرات رصيد الحساب الجاري، فإن عجز الحساب الجاري سيتزايد. وبذلك يؤدي عجز الموازنة إلى عجز الحساب الجاري ويترافق معه. وبالرغم من صحة التحليل نظريا حول العلاقة المباشرة بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري، إلا أنها تحوم عليها بعض الشكوك حول مدى تطابقها مع الواقع، فقد بين بعض الاقتصاديين عدم وجود علاقة نظامية بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري. ففي الترويج مثلا، يترافق عجز كبير في الحساب الجاري مع فائض ضخم في الموازنة العامة. وفي الولايات المتحدة، ترافق فائض الموازنة الفيدرالية في الستينات مع عجز في الحساب الجاري.

2. تأثير عجز الموازنة العامة على ميزان المدفوعات من خلال نموذج (IS/LM/BOP):

• أثر عجز الموازنة العامة على نموذج التوازن العام (BOP/LM/IS) في ظل سعر الصرف الثابت:

يعبر عنه رياضيا بالمعادلة التالية⁸:

$$IS : Y = C(Y) + I(i) + G + B \left(Y, Y^*, \frac{eP}{P^*} \right) \dots \dots \dots (10)$$

$$LM : \frac{M_s}{P} = L(Y, i) \dots \dots \dots (11)$$

$$BOP : B \left(Y, Y^*, \frac{eP}{P^*} \right) + F(i - i^*) = R \dots \dots \dots (12)$$

يؤدي إتباع السياسة المالية التوسعية (أي حدوث عجز في الموازنة العامة) ، في ظل عدم التحرك التام لرؤوس الأموال، إلى ارتفاع كل من الدخل المحلي وأسعار الفائدة المحلية نتيجة ارتفاع الطلب المحلي، وهذا ما ينجر عنه حدوث عجز في ميزان المدفوعات (أي انخفاض قيمة العملة المحلية)، ولكي يحافظ البنك المركزي على ثبات سعر

الصرف فإنه يقوم ببيع عملة أجنبية للحصول على العملة المحلية، وفي حالة عدم إجراء البنك المركزي للتعقيم*، فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض عرض النقود، أما في حالة وجود تحرك كامل في رؤوس الأموال، حيث تكون أسعار الفائدة المحلية ثابتة عند المستوى الدولي ($i = i^*$)، وذلك لأن رؤوس الأموال تتأثر بشكل كبير لأدنى تحرك في سعر الفائدة. فالسياسة المالية التوسعية تسبب ارتفاعا في سعر الفائدة الذي يحفز تدفق رؤوس الأموال ويسبب فائضا في ميزان المدفوعات، ولكي يحافظ البنك المركزي على سعر الصرف ثابتا فإنه يشتري الفائض في الاحتياطي الأجنبي بالعملة المحلية، وهو ما يزيد في عرض النقود، وفي هذه الحالة يمكن تعقيم ميزان المدفوعات المختلف عن الصفر، في الأجل القصير، بشرط أن تكون رؤوس الأموال غير تامة الحركة⁹.

• أثر عجز الموازنة العامة على نموذج (IS/LM/BOP) في ظل سعر الصرف المرن: يعبر عنه رياضيا

بالمعادلة التالية:

$$\text{BOP} : B(Y, Y^*, \frac{eP}{p^*}) + F(i - i^*) = 0 \dots \dots \dots (13)$$

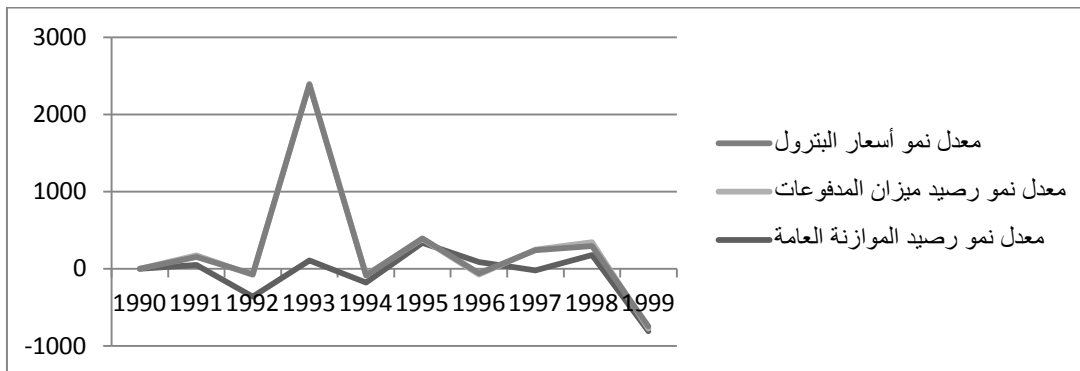
يؤدي التوسع المالي (عجز في الموازنة العامة) إلى زيادة الدخل، وهو ما يخلق عجزا في ميزان المدفوعات، مما يتسبب في تدهور قيمة العملة المحلية، وفي نفس الوقت تزداد الصادرات وتنخفض الواردات أما في حالة التحرك الكامل لرؤوس الأموال، فإن التوسع يؤدي إلى إحداث فائض أولي في ميزان المدفوعات نتيجة لتدفق رؤوس الأموال بشكل يفوق العجز في الحساب الجاري، فتتحسن قيمة العملة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات وزيادة الواردات¹⁰.

نخلص مما سبق، أن عجز الموازنة العامة يكون له تأثير على الدخل في ظل سعر الصرف الثابت، أما في ظل سعر الصرف المرن فيعوض بالتغير في قيمة العملة، إما بالارتفاع (في حالة تحرك كبير في رؤوس الأموال)، أو بالانخفاض (في حالة عدم استجابة رؤوس الأموال للتغير في سعر الفائدة)¹¹.

ثانيا: الإطار التحليلي: دور الموازنة العامة في التأثير على ميزان المدفوعات في الجزائر

يعتبر رصيد ميزان المدفوعات محصلة لأداء الحساب الجاري وحساب رأس المال. وبالتالي فإذا ما كان للموازنة العامة دور في التأثير على الحساب الجاري وحساب رأس المال، سينعكس على رصيد ميزان المدفوعات، والعكس صحيح. لذلك سنأخذ الشكل والجدول التاليين اللذان يوضحان تطور رصيد كل من الموازنة العامة وميزان المدفوعات خلال كل من الفترة (1990-1999) و(2000-2010).

شكل رقم (3): تطور معدلات نمو رصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات وأسعار البترول للفترة (1999-1990)



المصدر: من إعداد الباحث، بناء على المعطيات التالية: جدول رقم (1) - الديوان الوطني للإحصائيات.

يظهر من خلال الشكل السابق أن معدلي نمو رصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات كانا متناسقين، وفي اتجاه واحد تقريبا خلال الفترة (1990-1998)، ويعود ذلك التناسق إلى تأثير كل واحد منهما بالتغيرات التي تطرأ على أسعار البترول، مما أدى إلى اتحاذها نفس اتجاه تطور معدلات نمو أسعار البترول.

جدول رقم (1): تطور رصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات للفترة (2000-2010)

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
رصيد الموازنة العامة	-53.2	68.7	26.0	-164.7	-285.4	-338.0
رصيد ميزان المدفوعات	569.83	478.27	249.8	582.98	666.91	1242.32
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	
رصيد الموازنة العامة	-611.1	-1159.5	-1288.7	-971.0	-1392.4	
رصيد ميزان المدفوعات	1288.33	2041.03	2379.91	280.64	1149.88	

المصدر: - بنك الجزائر (رصيد ميزان المدفوعات مليار دولار). من إعداد الباحث (رصيد ميزان المدفوعات مليار دينار جزائري).

يظهر من خلال الجدول عدم وجود توافق بين حركة رصيدي الموازنة العامة وميزان المدفوعات، ففي حين سجل رصيد الموازنة العامة عجزا طيلة فترة الدراسة، ما عدا سنتي 2001 و2002م أين سجل فائض. نجد أن ميزان المدفوعات حقق فائضا، بالرغم من أن كليهما يتأثران بشدة بتغيرات أسعار البترول، خاصة ميزان المدفوعات الذي يتطابق معها، إلا أنهما لم يسيرا في اتجاه واحد، ويعود ذلك إلى أن الموازنة العامة لا تعبر عن رصيدها الحقيقي، باعتبار أن الدولة عملت على تقليص حجم الإيرادات المتأتية من البترول من خلال زيادة الحوافز الضريبية وتبني سعر مرجعي أقل مما هو سائد في السوق البترولية في تقدير تلك الإيرادات.

ثالثا: القياس الاقتصادي: العلاقة السببية بين رصيد الموازنة العامة وأرصدة المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات.

لتحديد طبيعة واتجاه العلاقة السببية بين الرصيد الحقيقي للموازنة العامة وأرصدة المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات، تم استخدام معدل نمو المتغيرات سنويا خلال الفترة (1990-2010). وذلك بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية لكل منهما، ثم تحليل النتائج المتوصل إليها

1. دراسة استقرارية سلسلة معدل نمو الرصيد الحقيقي للموازنة العامة (TBD):

لمعرفة ما إذا كانت سلسلة معدل نمو رصيد الموازنة العامة مستقرة، نستخدم اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF)، وذلك عن طريق تحديد درجة تأخير مسار (TBD) اعتمادا على معياري (AIC) و (Sch)، والتي من خلالها يتم تقدير النماذج الثلاث التالية:

$$\Delta TBD_t = \delta TBD_{t-1} + \alpha \sum_{i=1}^p \Delta TBD_{t-i} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (14)$$

$$\Delta TBD_t = C + \delta TBD_{t-1} + \alpha \sum_{i=1}^p \Delta TBD_{t-i} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (15)$$

$$\Delta TBD_t = C_1 + C_2 \cdot t + \delta TBD_{t-1} + \alpha \sum_{i=1}^p \Delta TBD_{t-i} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (16)$$

- تحديد درجة تأخير مسار (TBD) اعتمادا على معياري (AIC) و (Sch): يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2): تحديد درجة تأخير مسار (TBD)

درجة التأخير (P)	معياري (AIC)	معياري (Sch)
(0)	14.07	14.22
(1)	14.18	14.38
(2)	14.37	14.61
(3)	14.39	14.68

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews.4.

نلاحظ من خلال الجدول أن (P=0) هي الدرجة التي تجعل كل من معياري (AIC) و (Sch) عند أقل قيمة لهما. وبذلك سنختبر النماذج الثلاث السابقة مع (P=0).

- نتائج اختبار ديكي- فولر الموسع لمعدل نمو رصيد الموازنة العامة:

جدول رقم (3): نتائج اختبار (ADF) للمسار (TBD)

النموذج	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية
(1)	5.975 -	3.830 -
(2)	5.835 -	4.534 -
(3)	5.925 -	2.696 -

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews.4.

يتبين من خلال الجدول أعلاه، أن القيمة المحسوبة في كل من النماذج الثلاث أصغر من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 1%. وعليه نرفض فرضية العدم، مما يعني أن السلسلة مستقرة.

2. دراسة استقرارية سلسلة كل من معدل نمو رصيد كل من الحساب الجاري (TBC)، حساب رأس

المال (TBF) وميزان المدفوعات (TBOP):

لقد تم إتباع نفس الخطوات في دراسة استقرارية سلسلة كل من أرصدة معدل نمو كل من الحساب الجاري، حساب رأس المال وميزان المدفوعات، وتم التوصل إلى أن السلاسل مستقرة عند المستوى الأول. وهو ما يمكننا من قياس العلاقة السببية بين معدل نمو رصيد الموازنة العامة ومعدلات نمو أرصدة كل من الحساب الجاري، حساب رأس المال وميزان المدفوعات.

3. نتائج اختبار غرانجر لتحديد اتجاه العلاقة السببية:

- نتائج اختبار غرانجر لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين (TBD) و (TBC):

أ. حالة معدل نمو رصيد الموازنة العامة يسبب التغير في معدل نمو رصيد الحساب الجاري: نلاحظ

من خلال الجدول رقم (4) ملحق رقم (1)، أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر - 0.79 - أكبر بكثير من

مستويات المعنوية (10%، 5%، 1%)، وهذا ما يعني أن معدل نمو رصيد الموازنة العامة لا يسبب التغير في معدل نمو رصيد الحساب الجاري.

ب. حالة معدل نمو رصيد الحساب الجاري يسبب التغير في معدل نمو رصيد الموازنة العامة: نلاحظ من خلال نفس الجدول أن معدل نمو رصيد الحساب الجاري لا يسبب التغير في معدل نمو رصيد الموازنة العامة، ذلك لأن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر - 0.92 - أكبر بكثير من مستويات المعنوية (10%، 5%، 1%). وبالتالي نستنتج من خلال ما سبق: " انعدام العلاقة السببية بين معدل نمو رصيد الموازنة العامة ومعدل نمو رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات "

• نتائج اختبار غرانجر لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين: (TBD)، (TBF)، و(TBOP) على التوالي:

أ. نتائج اختبار غرانجر لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين (TBD) و(TBF):

- حالة معدل نمو رصيد الموازنة العامة يسبب التغير في رصيد حساب رأس المال: نلاحظ من خلال الجدول رقم (4) ملحق رقم (1)، أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر - 0.90 - أكبر بكثير من مستويات المعنوية (10%، 5%، 1%). مما يعني أن معدل نمو رصيد الموازنة العامة لا يسبب التغير في معدل نمو رصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات.

- حالة معدل نمو رصيد حساب رأس المال يسبب التغير في معدل نمو رصيد الموازنة العامة: نلاحظ من خلال نفس الجدول، أن معدل نمو رصيد حساب رأس المال لميزان المدفوعات لا يسبب التغير في معدل نمو رصيد الموازنة العامة، ذلك أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر - 0.55 - هو أكبر بكثير من مستويات المعنوية (10%، 5%، 1%).

وبذلك نستنتج: " انعدام العلاقة السببية بين معدل نمو رصيد الموازنة العامة ومعدل نمو رصيد حساب رأس المال ".

ب. نتائج اختبار غرانجر لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين (TBD) و(TBOP):

- حالة معدل نمو رصيد الموازنة العامة يسبب التغير في معدل نمو رصيد ميزان المدفوعات: نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر - 0.62 - أكبر بكثير من مستويات المعنوية (10%، 5%، 1%). وهو ما يعني أن معدل نمو رصيد الموازنة العامة لا يسبب التغير في معدل نمو رصيد ميزان المدفوعات.

- حالة معدل نمو رصيد ميزان المدفوعات يسبب التغير في معدل نمو رصيد الموازنة العامة: نلاحظ أن معدل نمو رصيد ميزان المدفوعات لا يسبب التغير في معدل نمو رصيد الموازنة العامة، لأن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر - 0.03 - أكبر من مستوى المعنوية (1%).

وعليه نستنتج: " انعدام العلاقة السببية بين معدل نمو رصيد الموازنة العامة ومعدل نمو رصيد ميزان المدفوعات ".

خاتمة

يتضح من خلال ما سبق، أن الاقتصاد الوطني الجزائري تميز بوضعيتين مختلفتين، حيث في المرحلة الأولى الممتدة ما بين 1990-2000 عرفت ضعف كبير في مصادر تمويل الاقتصاد الوطني نتيجة الانخفاض الشديد في أسعار المحروقات، مما أجبر الجزائر على الاعتماد على سياسات تقشفية، أما المرحلة الثانية الممتدة ما بين 2000 و2010، فقد عرفت طفرة نوعية في مختلف المجالات نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات. كما تم استخلاص النتائج التالية:

1. يعتبر العجز المسجل في الموازنة العامة خلال فترة التسعينات ذا طبيعة هيكلية، ناتج عن استمرار عدم مواكبة النمو في الإيرادات العامة للنمو في النفقات العامة، بفعل انخفاض أسعار البترول، وهو ما أدى بالدولة إلى اللجوء لمؤسسات النقد الدولية، لمعالجة ذلك العجز؛
2. اعتماد الموازنة العامة بشكل أساسي على الجباية البترولية، نتيجة لعدم تمكن الدولة من إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في تمويل عجز الموازنة العامة؛
3. سجلت الموازنة العامة عجزاً في رصيدها طيلة الفترة (2000-2010)، وهو عجز مقصود ناتج عن قيام الدولة بالرفع من حجم نفقاتها العامة لتمويل برامج التنمية الاقتصادية المسطرة، وتخفيض الإيرادات العامة من خلال تبني سعر مرجعي أقل من السعر الجاري للبترول في الأسواق الدولية؛
4. إن اختلال ميزان المدفوعات (سواء كان فائض أو عجز) يعود بشكل أساسي إلى التغيرات التي تعرفها أسعار البترول في الأسواق الدولية؛
5. أظهر اختبار غرانجر لقياس العلاقة السببية بين رصيد الموازنة العامة وأرصدة المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات، أن ميزان المدفوعات لا يتأثر بالتغيرات التي تحدث في رصيد الموازنة العامة، وبالتالي فإن لعجز الموازنة العامة أثر معدوم على أداء ميزان المدفوعات.

الهوامش والمراجع:

¹ B. Douglas Bernheim, Budget Deficits and the Balance of Trade, 1988, p3, disponible: <http://www.Nber.org/chapters/c10935>.

² ممدوح الخطيب الكسواني، العلاقة بين عجز الموازنة والحساب الجاري في المملكة العربية السعودية، دراسات اقتصادية: السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد، السعودية، المجلد 03، العدد 06، 2001، ص6.

³ Krugman, P.R, Obstfeld. M, International Economics : Theory and Policy, Pearson Addison – Wesly, 8th Edition, 2006, p27.

⁴ محمود محمد داغر، سلام عبد الجليل الشامي، تحليل العلاقة بين القطاعين العام والخارجي في ليبيا، مجلة الساتل، جامعة 7 أكتوبر، مصراتة، ليبيا، ص120.

⁵ هالوود سي بول، رونالد ماكدونالد، النقود والتمويل الدولي، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، دون طبعة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2007، ص118.

⁶-Bernard Guillochon, Annie Kawechi, Economie internationale, Dunod, Paris, France, 2000, p172.

⁷-Alexander Sidney s, Effects of Devaluation on a Trade Balance, IMF Staff papers, Vol II, No 2, Washington, D.C, 1952, pp 263-278.

⁸ هزاع مفلح، التمويل الدولي، منشورات جامعة حلب، دون طبعة، سوريا، 2007، ص406.

* يقصد بالتعقيم أن البنك المركزي يتدخل من خلال عمليات السوق المفتوحة، في نفس الوقت وعلى نفس النطاق الذي دخلت فيه العملة الأجنبية (في حالة الفائض)، بائعا للأوراق المالية، تساوي قيمتها قيمة هذا الفائض. وذلك لمنع تلك الزيادة في الاحتياطيات والأصول الأجنبية من التأثير على القاعدة النقدية. أنظر في ذلك: بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2003، ص75.

⁹ نشأت نبيل محمد الوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف - دراسة تحليلية مقارنة -، شركة ناس للطباعة، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2006، ص4.

¹⁰ سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، الكتاب الثاني، مطابع الأهرام بكونرنيش النيل، دون طبعة، القاهرة، مصر، 1994، ص1468.

¹¹ سامي خليل، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، الكتاب الثاني، مطابع الأهرام بكونرنيش النيل، دون طبعة، القاهرة، مصر، 1994، ص1468.

الملحق رقم (1)

جدول رقم (4): دراسة العلاقة السببية بين سلسلة معدل نمو رصيد الموازنة العامة (TBD)، وباقي

متغيرات الدراسة:

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 08/09/14 Time: 19:44			
Sample: 1990 2010			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Probability
TBC does not Granger Cause TBD	18	0.07894	0.92453
TBD does not Granger Cause TBC		0.23920	0.79065
TBF does not Granger Cause TBD	18	0.61381	0.55625
TBD does not Granger Cause TBF		0.10600	0.90019
TBOP does not Granger Cause TBD	18	4.45959	0.03352
TBD does not Granger Cause TBOP		0.48290	0.62763

المصدر: من مخرجات برنامج Eviews.4.